



# مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

مخطوطة

كشف الرين عن بيان المسح على الجوربين

المؤلف

أحمد بن محمد إسماعيل الطحاوي

**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

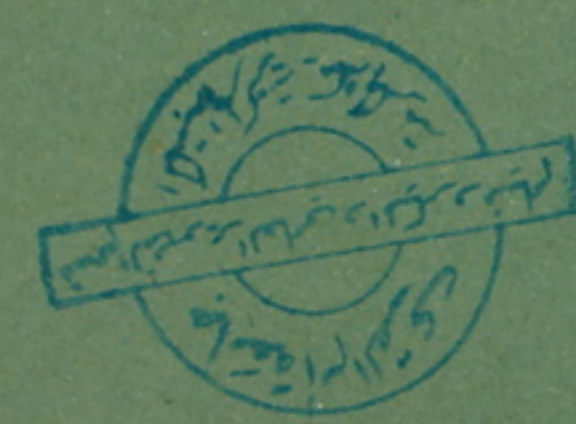
**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**

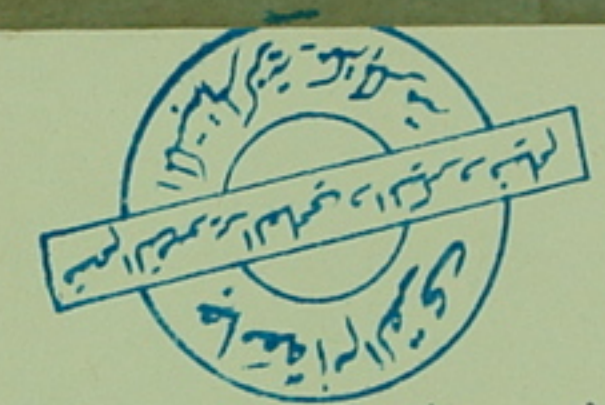
٦٧١

٦٧١



٦٧١

٦٧١



مخطوط رقم ١٣٣

أحمد الطحاوي

كتاب اللب في بيان الملح على الجور

نسخة أحمد بن أحمد اللب

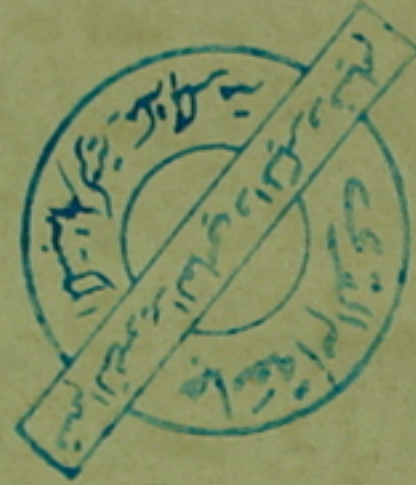
~~مخطوط رقم ١٣٣~~

٦ ورقة ٥٩

١٩١١١١١  
١٣٣٠

٦٧١

هذه رسالة كشف الزين  
عن بيان المسيح علي كجورين  
للعلامة السيد احمد  
الطحاوي  
محتى  
الدر  
رحمة الله تعالى



١٢  
قصة  
الشيخ  
١٢٣٤

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله رب العالمين حمد من رجاه لفضله حوته  
 واشكره شكر من تاب عن خطيئته وزلته واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 في الوهية واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله اشرف برية اللهم صل  
 وسلم وبارك على هذا النبي الكريم والرسول السيد السند العظيم سيدنا محمد وعلي  
 اخوانه الانبياء وعلي الملائكة المقربين والشهداء وعلي من دخل في حبه ونوبته  
 وبعد فقد كثرت السؤالات في سنين سالفة متعددة من اهل العلم وغيرهم من المتفادين  
 عن لبس جورب با غير ثخين ولبس عليه مدام سواء خرز به او لاهل يجوز المسح  
 عليه بان يقع المسح على الجلد بعد الفرض او لا بد ان يكون الجورب الذي لبس  
 المد عليه ثخينا واضطربت المشايخ والطلبة في ذلك ولم يفتوا علي حكم يجوز لبس  
 وكذلك العبد الفقير فمن الله تعالى يجمع هذه الكلمات لبيان حكم المسح  
 صريحا فيرفع الوهم ويثبت الحزم فاقول وبالله التوفيق وبعد رتبة احقق  
 قال مولانا ابوالبركات حافظ الدين الشافعي رحمه الله تعالى واعاد عليا من  
 مكرامة في باب المسح على الثخين وضع علي الموقف والجورب المجلد والمنعل والثخين  
 قال مولانا محمد المذهب الشيخ زين بن جسيم في مشرحة المسمى بالبحر الجورب  
 مجلد اذا وضع الجلد على اعلاه واسفله وجورب منعل ومنعل الذي وضع  
 على اسفله جلد كالنعل للقدم وفي المتصني النعل الخف ونعله جعل له  
 نفلا وهكذا في كثير من الكتب فيجوز في المنعل تشديد العين مع فتح النون  
 كما يجوز كسبه تشكين النون وتخفيف العين وفي فتاوي قاضيتان ثم علي  
 رواية الحسن ينبغي ان يكون المنعل الي الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ  
 النعل الي اسفل القدم جازاه وفي شرح ابي حنيفة للمنية لجورب هو ما يلبس  
 في الرجل لرفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا وفي القاموس لجورب لفافة الرجل  
 فكان تفسيره باعتبار اللفظة لكن العرف خص القفافة بما ليس بخيط والجورب  
 بالخيط ونحو الذي يلبس كما يلبس الخيط قال في البحر والثلثين ما يقوم  
 على الساق من غير ثلث ولا يسقط ولا يثقب وفي التبيين ولا يركب ما تحته  
 ثم المسح علي الجورب اذا كان منجلا جاز اتفاقا واذا لم يكن منجلا وكان  
 رقيقا غير جاز اتفاقا وان كان ثخينا فهو غير جاز عند ابي حنيفة وقالا يجوز  
 وعنه انه رجح الي قولهما وعليه الفتوى كذا في النهاية واكثر الكتب لانه في  
 معني الخف هو اي من حيث صلابته ولزوم احسن في ترعه المتكرر غالبا في اليوم  
 والليله

والليله ولما روي من فضله عليه الصلاة والسلام وفي الخلاصة فان كان الجورب  
 من مرعزي او صوف لا يجوز المسح عليه والمرعزي بميم مكسورة وقد تفتح  
 وقد تمدح تخفيف الزاوي وقد تحذف مع بقاء التشديد الزعنية التي  
 تحت شعر العانز كذا في شرح النقاية وفي المجتبى لا يجوز المسح علي الجورب  
 الرقيق من غزل او شعر بلا خلاف ولو كان ثخينا يمشي معه في سبيل  
 فضا جدا لجورب اهل مرو وفعلي اخلاف وكذا الجورب من جلد رقيق  
 علي اخلاف ويجوز علي الجورب اللبديه وعن ابي حنيفة لا يجوز قالوا  
 ولو شاهدوا حنيفة صلاتها الا اتيها بالجواز وقال الشيخ زين في  
 شرح قول حافظ الدين وضع علي الموقف نقلا عن قاضيتان ويجوز  
 علي الخف الذي يكون من اللبد وان لم يكن منعلا لانه يمكن قطع المسافة  
 فيه وفي الخلاصة واما المسح علي الخفاف المتخذة من اللبود التركية  
 فالصحيح انه يجوز المسح عليه ولا يجوز المسح حتي يكون الاربعين  
 علي اصابع الرجل وظاهر القدمين اه والظاهر اعتمادا في قاضيتان  
 لوجود الشرايط فيه وفي الايضاح المجلد هو الذي وضع الجلد علي  
 اعلاه واسفله والمنعل هو الذي وضع الجلد علي اسفله كالنعل  
 للقدم في ظاهر الرواية وروي الحسن لا بد ان يكون الجلد الي  
 الكعب ثم قال وقال الشافعي رضي الله عنه تعالى عنه لا يجوز  
 المسح علي الجورب وان كانت منجلا الا اذا كانت مجلدة الي الكعب  
 ذكره في التحفة اه بلخصا فذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 موافقا لما عن الحسن وفي الهندية نقلا عن تاج الميسر للمسح  
 الخسي والصحيح من المذهب جواز المسح علي الخفاف المتخذة من  
 اللبود التركية لان مواطبة المشي فيها سفر امكن به اه وفيها  
 نقلا عن النهر الفائق والثخين هو الذي ليس مجلدا ولا منعلا بشرط  
 ان يمسك علي الساق بلا ربط ولا يركب ما تحته وعليه الفتوى اه  
 وقال في التتارخانية ثم بين المشايخ رحمهم الله تعالى اختلاف مقدار  
 النعل الذي لا يكفي لجواز المسح علي الثخين عند ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى قال بعضهم لا يجوز المسح حتي يكون الاربعين الي الساق ليكون

اذ كان في باطن الكف اديم وهو ما يلي كف القدم وقال بعضهم لا يجوز المسح حتي  
يكون الا اديم الي الساق ليكون ظاهر قدميه وكفاه فتوراة بالاديم فعلي  
قول هذا القائل لو كان المتور بالاديم مادون الساق والساق جورب لا يجوز المسح  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال شمس الائمة اكلوا في رحمه الله تعالى سالت  
الشيخ الامام الاستاذ رحمه الله تعالى عن تفسير اجورب المنفل عند ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى قال اراد به الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس خرزه على جوانبهم  
واراد به الصومر الغليظ نظير الصرع الذي يكون على جوارب اهل مرواه وافاد  
صدر هذه العبارة ان المنفل لا يكون الا تخنا فان وضع نفل على جورب غير  
تخني لا يجوز المسح عليه وافاد اخرها ان الجلد لا بد ان يكون مخروزا على المشور  
فلو لم يكن مخروزا لا يجوز المسح عليه فان قلت ما فائدة عطف التخين  
على الجلد والمنفل فانه يفيد انه يجوز المسح على الجلد والمنفل وان كان  
رقيقا قلت العطف لبيان المتفق عليه والمختلف فيه فان الجلد والمنفل  
التخينين متفق عليه والتخين غيرها مختلف فيه وصح رجوع الامام الي  
قولها وما احسن عبارة الفوائد السنية في شرح الفوائد السنية حيث  
قال ويجوز ايضا على كل ما يستر الكعب مما يمكن السفر به كما اجوربين  
اذ كانا مجلدين بان كان لجلد اعلاهما واسفلهما او منطلي بان كان  
احدا اسفلها اما اذا كانا تخينين لا يشقان من غير ان يكونا منطليين  
وذكر الخلاف وهو يفيد ان المجلدين والمنطليين تخينان وقد شرط في التخين  
ان يستر الكعب بنصفه اي يثبت على الساق من غير ان يستر بشي فاذا كانت  
كذلك جاز المسح عليه الا اذا كان رقيقا يستر الكعب فانه لا يجوز المسح عليه  
قال العلامة الحلبي فانا نشاهد ما يكون فيه ضيق يستر الكعب على الساق من  
غير رطل ولو كان من الكرياس وتقرن في التخين بما يمكن متابعت المتي فيه  
اصوب قال نجم الدين الزاهدي فان كان تخينا يمشي معه فرسما او فراسخ علي  
هذا الخلاف اه فهذا الذي ينبغي ان يقول عليه اه قال شمس الائمة في شرح  
كتاب الصلاة اجورب انواع منها ما يكون من صوف ومن عزي وهو لا يجوز المسح  
عليها جماعا ومنها ما يكون من غزل فان كان رقيقا لا يجوز المسح عليه بلا خلاف وان  
كان تخينا يستر الكعب اي يستر الكعب على الساق من غير ان يستر الكعب ستر  
لا يستر الكعب كما هو جوارب اهل مروه فعلي قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز  
المسح عليه الا اذا كان منغلا او مبطن او علي قولها يجوز اه قلت وهذا صريح  
في ان المنفل

في ان المنفل والمبطن لا بد ان يكون تخينا وهو نضر في المشيكة ومنها ما يكون من  
شعر ذكر في النوادر انه لا يجوز المسح عليه قالوا اذا كان صلبا متمسكا يمشي معه  
فراسخ او فرسخا يجب ان يكون علي الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم  
الله تعالى ومنها ما يكون من جلد رقيق فقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
انه يجوز المسح عليه والمتأخرون قالوا الصحيح ان المشيكة علي الخلاف ومنها  
ما يكون من الكرياس ولا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفي الحلبي نقل عن  
القاسم الكرياس بالكرياس من اللثوب من القطن الابيض قال وهو معرب  
فارسيته بالفتح ويحذف الهمزة ما كان من نوع الخيط كالكتان والابرسم وخوما  
اه ذكر شمس الائمة الشريفي في شرحه حكى ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى مسح  
علي جوربين في مرضه الذي مات فيه وقال لعوده فطقت ما كنت اضع الناس  
عنه قال رحمه الله تعالى استدلوا به علي رجوعه الي قولها وفي الزخيرة قال  
الصدر الشهيد وعليه القوي وفي المحيط وكان شمس الائمة رحمه الله تعالى  
يقول هذا الكلام يحتمل انه كان رجوعا الي قولها ويحتمل ان لا يكون رجوعا  
ويكون اعتذارا لهم انما اخذت بقول المخالف للضرورة ولا يثبت الرجوع بالثبوت  
وقال الشيخ الترمذي صاحب تنوير الابصار في شرحه لمنظومة تحفة الاقربان  
وتحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام ما قال في الخلاصة واما المسح علي  
اجوربين ان كانا تخينين منطليين يجوز المسح عليهما وان كانا تخينين غير منطليين  
لا يجوز عند ابي حنيفة وعندهما يجوز والتخين ما يستر الكعب علي الساق من غير ان  
يستر الكعب فان كان اجورب من فرسما او صوف لا يجوز عليه عندهم وان كان  
اجورب من غزل وهو رقيق لا يجوز المسح عليه وان كان تخنا متمسكا يستر  
الكعب ستر الكعب والناظر علي هذا الخلاف واجمعوا انه لو كان منغلا او مبطنا  
يجوز المسح عليه ولو كان من كرياس لا يجوز المسح عليه فان كان من شعر الصحيح انه  
ان كان صلبا متمسكا يمشي معه فرسما او فرسخ علي هذا الخلاف فان كان ما يلي  
القدم مشقوقا بان يبد وان قدمه فان كان هيباء لذلك الشق خيطا او سيرا  
يستر الكعب يستر قدمه فهو جورب غير مشقوق وان كان يستر بعضه دون بعض  
بذلك كالخزق ولو كان من جلد رقيق الاصح انه علي هذا الخلاف اه فجعل التقييم  
في جورب تخين غير انه ان كان مجلدا او منغلا جاز المسح عليه اتفاقا وان لم يكن  
واحد منها فهي لخلافية وصح رجوع الامام الي قولها ولا يستر الكعب ثلث بعد  
هذه النصوص التي هي صريحة في اشتراط التخانة مطلقا انه لا يجوز المسح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين الحمد لله رب العالمين حمد من رجاه لفضله حوته  
 واشكره شكر من تاب عن خطيئته وزلته واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له  
 في الوهية واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله اشرف برية اللهم صل  
 وسلم وبارك على هذا النبي الكريم والرسول السيد السند العظيم سيدنا محمد وعلي  
 اخوانه الانبياء وعلي الملائكة المقربين والشهداء وعلي من دخل في حبه ونوبته  
 وبعد فقد كثرت السؤال في سنين سالفة متعددة من اهل العلم وغيرهم من المتفادين  
 عن لبس جورب با غير ثخين ولبس عليه مدام سواء خرز به او لاهل يجوز المسح  
 عليه بان يقع المسح على الجلد بعد الفرض او لا بد ان يكون الجورب الذي لبس  
 المد عليه ثخينا واضطربت المشايخ والطلبة في ذلك ولم يفتوا علي حكم يجوز لبس  
 وكذلك العبد الفقير فمن الله تعالى يجمع هذه الكلمات لبيان حكم المسح  
 صريحا فيرفع الوهم ويثبت الحزم فاقول وبالله التوفيق وبعد رتبة احقق  
 قال مولانا ابوالبركات حافظ الدين الشافعي رحمه الله تعالى واعاد عليا من  
 مكراته في باب المسح علي الثخين وضع علي الموق والجورب المجلد والمنعل والثخين  
 قال مولانا محمد المذهب الشيخ زين بن جسيم في مشرحة المسمى بالبحر الجورب  
 مجلد اذا وضع الجلد على اعلاه واسفله وجورب منعل ومنعل الذي وضع  
 على اسفله جلد كالنعل للقدم وفي المتصني النعل الخف ونعله جعل له  
 نفلا وهكذا في كثير من الكتب فيجوز في المنعل تشديد العين مع فتح النون  
 كما يجوز كسبه تشكين النون وتخفيف العين وفي فتاوي قاضيان ثم علي  
 رواية الحسن ينبغي ان يكون المنعل الي الكعبين وفي ظاهر الرواية اذا بلغ  
 النعل الي اسفل القدم جازاه وفي شرح ابي حنيفة للمنية لجورب هو ما يلبس  
 في الرجل لرفع البرد ونحوه مما لا يسمى خفا وفي القاموس لجورب لفافة الرجل  
 فكان تفسيره باعتبار اللفظة لكن العرف خص القفافة بما ليس بخيط والجورب  
 بالخيط ونحو الذي يلبس كما يلبس الخيط قال في البحر والثلثين ما يقوم  
 على الساق من غير ثلث ولا يقط ولا يثقب وفي التبيين ولا يركب ما تحته  
 ثم المسح علي الجورب اذا كان منعلا جاز اتفاقا واذا لم يكن منعلا وكان  
 رقيقا غير جاز اتفاقا وان كان ثخينا فهو غير جاز عند ابي حنيفة وقالا يجوز  
 وعنه انه رجع الي قولهما وعليه الفتوي كذا في النهاية واكثر الكتب لانه في  
 معني الخف هو اي من حيث صلابته ولزوم احسن في ترعه المتكرر غالبا في اليوم  
 والليله

والليله ولما روي من فضله عليه الصلاة والسلام وفي الخلاصة فان كان الجورب  
 من مرعزي او صوف لا يجوز المسح عليه والمرعزي بميم مكسورة وقد تفتح  
 وقد تمد مع تخفيف الزاوي وقد تحذف مع بقاء التشديد الزغنية التي  
 تحت شعر العانز كذا في شرح النقاية وفي المجتبى لا يجوز المسح علي الجورب  
 الرقيق من غزل او شعر بلا خلاف ولو كان ثخينا يثني معه فيسما  
 فضا عدا لجورب اهل مرو وفعلي اخلاف وكذا الجورب من جلد رقيق  
 علي اخلاف ويجوز علي الجورب اللبديه وعن ابي حنيفة لا يجوز قالوا  
 ولو شاهدوا حنيفة صلاتها الا اتي بالجواز وقال الشيخ زين في  
 شرح قول حافظ الدين وضع علي الموق نقلا عن قاضيان ويجوز  
 علي الخف الذي يكون من اللبد وان لم يكن منعلا لانه يمكن قطع المسافة  
 فيه وفي الخلاصة واما المسح علي الخفاف المتخذة من اللبود التركية  
 فالصحيح انه يجوز المسح عليه ولا يجوز المسح حتي يكون الاربعين  
 علي اصابع الرجل وظاهر القدمين اه والظاهر اعتمادا في قاضيان  
 لوجود الشرايط فيه وفي الايضاح المجلد هو الذي وضع الجلد علي  
 اعلاه واسفله والمنعل هو الذي وضع الجلد علي اسفله كالنعل  
 للقدم في ظاهر الرواية وروي الحسن لا بد ان يكون الجلد الي  
 الكعب ثم قال وقال الشافعي رضي الله عنه تعالى عنه لا يجوز  
 المسح علي الجورب وان كانت منعلة الا اذا كانت مجلدة الي الكعب  
 ذكره في التحفة اه بلخصا فذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه  
 موافقا لما عن الحسن وفي الهندية نقلا عن تاج الميسر للمسح  
 الخسي والصحيح من المذهب جواز المسح علي الخفاف المتخذة من  
 اللبود التركية لان مواطبة المشي فيها سفر امكن به اه وفيها  
 نقلا عن النهر الفائق والثخين هو الذي ليس مجلدا ولا منعلا بشرط  
 ان يمسك علي الساق بلا ربط ولا يركب ما تحته وعليه الفتوي اه  
 وقال في التارخانية ثم بين المشايخ رحمهم الله تعالى اختلاف مقدار  
 النعل الذي لا يكفي لجواز المسح علي الثخين عند ابي حنيفة رحمه الله  
 تعالى قال بعضهم لا يجوز المسح حتي يكون الاربعين الي الساق ليكون

اذ كان في باطن الكف اديم وهو ما يلي كف القدم وقال بعضهم لا يجوز المسح حتي  
يكون الا اديم الي الساق ليكون ظاهر قدميه وكفاه فتوراة بالاديم فعلي  
قول هذا القائل لو كان المتور بالاديم مادون الساق والساق جورب لا يجوز المسح  
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى قال شمس الائمة اكلوا في رحمه الله تعالى سالت  
الشيخ الامام الاستاذ رحمه الله تعالى عن تفسير اجورب المنفل عند ابي حنيفة  
رحمه الله تعالى قال اراد به الجلد الرقيق الذي اعتاد الناس خرزته على جوانبهم  
واراد به الصومر الغليظ نظير الصرع الذي يكون على جوارب اهل مرواه وافاد  
صدر هذه العبارة ان المنفل لا يكون الا تخنا فان وضع نفل على جورب غير  
تخنين لا يجوز المسح عليه وافاد اخرها ان الجلد لا بد ان يكون مخروزا على المشور  
فلو لم يكن مخروزا لا يجوز المسح عليه فان قلت ما فائدة عطف التخين  
على الجلد والمنفل فانه يفيد انه يجوز المسح على الجلد والمنفل وان كان  
رقيقا قلت العطف لبيان المتفق عليه والمختلف فيه فان الجلد والمنفل  
التخنين متفق عليه والتخين غيرها مختلف فيه وصح رجوع الامام الي  
قولها وما احسن عبارة الفوائد السنية في شرح الفوائد السنية حيث  
قال ويجوز ايضا على كل ما يستر الكعب مما يمكن السفر به كما اجوربين  
اذ كانا مجلدين بان كان لجلد اعلاهما واسفلهما او منطليين بان كان  
احدا سفلهما اما اذا كانا تخنينين لا يشقان من غير ان يكونا منطليين  
وذكر الخلاف وهو يفيد ان المجلدين والمنفلين تخنينان وقد شرط في التخين  
ان يستر الكعب بنصفه اي يثبت على الساق من غير ان يستر بشي فاذا كانت  
كذلك جاز المسح عليه الا اذا كان رقيقا يستر الكعب فانه لا يجوز المسح عليه  
قال العلامة الحلبي فانا نشاهد ما يكون فيه ضيق يستر الكعب على الساق من  
غير شد ولو كان من الكرياس وتقرن في التخين بما يمكن متابعت المتي فيه  
اصوب قال نجم الدين الزاهدي فان كان تخنا يمشي معه فرسما او فراسخ علي  
هذا الخلاف اه فهذا الذي ينبغي ان يقول عليه اه قال شمس الائمة في شرح  
كتاب الصلاة اجورب انواع منها ما يكون من صوف ومن عزي وهو لا يجوز المسح  
عليها جماعا ومنها ما يكون من غزل فان كان رقيقا لا يجوز المسح عليه بلا خلاف وان  
كان تخنا يستر الكعب اي يستر الكعب على الساق من غير ان يستر الكعب ستر  
لا يستر الكعب كما هو جوارب اهل مروه فعلي قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز  
المسح عليه الا اذا كان منغلا او مبظنا وعلي قولها يجوز اه قلت وهذا صريح  
في ان المنفل

في ان المنفل والمبطن لا بد ان يكون تخنا وهو نضر في المشكلة ومنها ما يكون من  
شعر ذكر في النوادر انه لا يجوز المسح عليه قالوا اذا كان صلبا متمسكا يمشي معه  
فراسخ او فرسخا يجب ان يكون علي الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه رحمهم  
الله تعالى ومنها ما يكون من جلد رقيق فقد روي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى  
انه يجوز المسح عليه والمتأخرون قالوا الصحيح ان المشكلة علي الخلاف ومنها  
ما يكون من الكرياس ولا يجوز المسح عليه كيف ما كان وفي الحلبي نقل عن  
القاسم الكرياس بالكرياس من اللثوب من القطن الابيض قال وهو معرب  
فارسيته بالفتح ويخفف كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والابرسم وخوما  
اه ذكر شمس الائمة الشريفي في شرحه حكى ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى مسح  
علي جوربين في مرضه الذي مات فيه وقال لعوده فطقت ما كنت اضع الناس  
عنه قال رحمه الله تعالى استدلوا به علي رجوعه الي قولها وفي الزخيرة قال  
الصدر الشهيد وعليه القوي وفي المحيط وكان شمس الائمة رحمه الله تعالى  
يقول هذا الكلام يحتمل انه كان رجوعا الي قولها ويحتمل ان لا يكون رجوعا  
ويكون اعتذارا لهم انما اخذت بقول المخالف للضرورة ولا يثبت الرجوع بالثبوت  
وقال الشيخ الترمذي صاحب تنوير الابصار في شرحه لمنظومة تحفة الاقران  
وتحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه من الكلام ما قال في الخلاصة واما المسح علي  
اجوربين ان كانا تخنينين منفلين يجوز المسح عليهما وان كانا تخنينين غير منفلين  
لا يجوز عند ابي حنيفة وعندهما يجوز والتخين ما يستر الكعب علي الساق من غير ان  
يستر الكعب فان كان اجورب من فرسما او صوف لا يجوز عليه عندهم وان كان  
اجورب من غزل وهو رقيق لا يجوز المسح عليه وان كان تخنا متمسكا يستر  
الكعب ستر لا يستر الكعب والناظر علي هذا الخلاف واجمعوا انه لو كان منغلا او مبظنا  
يجوز المسح عليه ولو كان من كرياس لا يجوز المسح عليه فان كان من شعر الصحيح انه  
ان كان صلبا متمسكا يمشي معه فرسما او فرسخا علي هذا الخلاف فان كان ما يلي  
القدم مشقوقا بان يبد وان قدمه فان كان هيباء لذلك الشق خيطا او سيرا  
يستر الكعب يستر قدمه فهو جورب غير مشقوق وان كان يستر بعضه دون بعض  
بذلك كالخزق ولو كان من جلد رقيق الاصح انه علي هذا الخلاف اه فجعل التقييم  
في جورب تخنين غير انه ان كان مجلدا او منغلا جاز المسح عليه اتفاقا وان لم يكن  
واحد منها فهي لخلافية وصح رجوع الامام الي قولها ولا يستر الكعب ثلث بعد  
هذه النصوص التي هي صريحة في اشتراط التخانة مطلقا انه لا يجوز المسح



علي مدلس علي جورب غير ثخين اذ لم تجتمع فيه الشرايط وقد انفتحت  
 عبارة النثار خابنية وعبارة شمس الائمة الرضي وعبارة النيران التي  
 علي اشراط النخانة واستنفيد مما تقدم كون الجلد مخدورا علي لجورب  
 فلو وضع من غير خرز لا يجوز المسح عليه نعم ان نزع المسد وكان  
 الشورب مستجما للشروط اجاز المسح علي الشورب ذاته واستنفيد  
 مما تقدم انه لا يجوز المسح علي الجورب الا اذا امكن متابعة المتي فيه  
 فرسخا او اكثر فلو كان مستمكا الا انه لا يتابع فيه المتي هذه المسافة  
 لا يصح المسح عليه وانظر هل يتابع المتي فيه منظور فيه الي اللابس  
 او الي اجورب او اخف نفسه حقا لو كان فيه نزع اتساع يعسر علي  
 اللابس المتي فيه هذه المسافة ولكنه في ذاته قنين يمكن متابعة  
 المتي فيه ولو لغير اللابس والظاهر الثاني ويجرد والله تعالى اعلم  
 وهو الموفق الهادي تمت بحمد الله وعونه

علي يد الفقير احمد بن احمد بن محمد

ابن علي ناصر الشهير بالكبير

عمر الله لهم وللمسلمين

١٤٤٢ هـ محرم وصلي الله

علي محمد ناصر وولي

الله وصحبه

والعلم

امين

١

بلغ مقابلة ولم يجد ولم يفت



٠٠٢٤٢